



البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

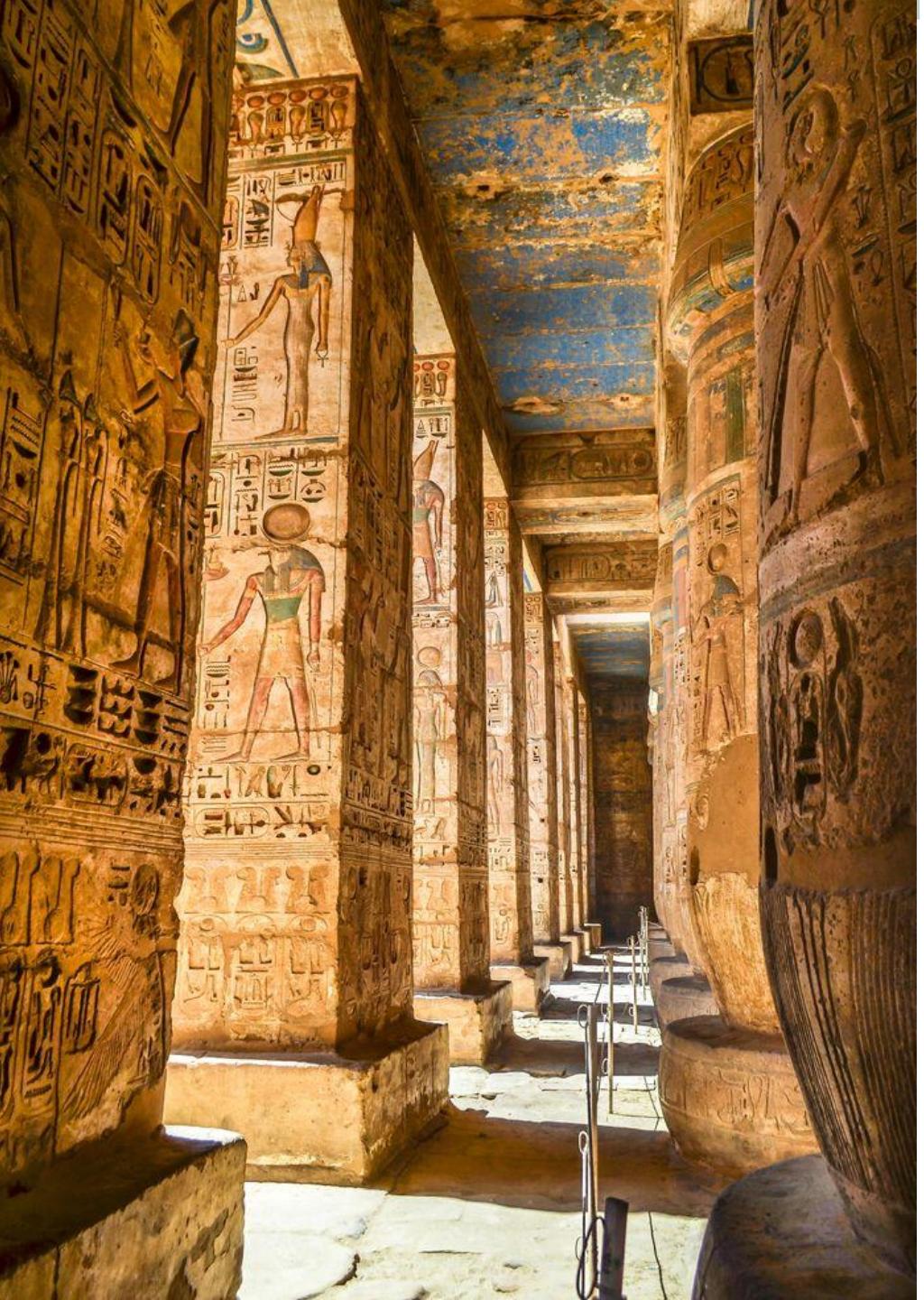
الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستان)

٢٠٢٥
صندوق النقد العربي - الإمارات العربية المتحدة



دور المسوحات والدور التقني في سد فجوات تقديرات بعض بنود ميزان المدفوعات المصري

أولاً: تقدیرات الإیرادات السیاحیة



الوضع السابق؛ تحديات تقدیر الإیرادات السیاحیة

- الاعتماد على بيانات الجهاز المصرفي والصيارة واستبيانات الفنادق وشركات السياحة مما كان يحد من الدقة وتفاوت النتائج نظراً لمحدودية التغطية وصعوبة التحقق.
- تأخر البيانات الزمنية وصعوبة الربط بين المصادر المختلفة، حيث كان تحليل الأداء السياحي يعتمد على تقدیرات سنوية غير فورية.
- ضعف إمكانية تحليل الإنفاق الفعلي للسائحين حسب الدولة والنشاط وكذا حسب السياحة الشخصية وسياحة الاعمال أثر على دقة إدراج البند في ميزان المدفوعات.

أولاً: الإيرادات السياحية

منهجية تجميع الإيرادات السياحية

تقديرات وزارة السياحة

تعتمد بيانات وزارة السياحة على نتائج المسح الاحصائي لحساب متوسط إنفاق السائح في الليلة الذي يتم تقديره من مسح إحصائي* بالعينة للزائرين الأجانب عند مغادرتهم للبلاد ويتم بالتعاون بين كل من وزارة السياحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذا تقدير عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح في مصر من واقع بيانات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية.

$$\text{الإيرادات السياحية} = \text{عدد الليالي السياحية} \times \text{متوسط إنفاق السائح في الليلة}$$

احصاءات الجهاز المركزي

تمثل المتصحّلات من بند السفر كافة المدفوعات التي يقوم بها غير المقيمين في مصر للإنفاق على الإقامة والخدمات الترفيهية والثقافية والخدمات الطبية والتعليمية والتي تسجل في صورة عملات متنازل عنها أو زيادة في أرصدة حسابات الكيانات التي تخضع لترخيص ورقابة وزارة السياحة والآثار لدى البنوك. وتعتمد بيانات الجهاز المركزي على "نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية (ITRS)" وهو أحد أهم مصادر تجميع البيانات وفقاً لدليل ميزان المدفوعات الدولي.

توظيف التكنولوجيا المتقدمة لتحسين التقديرات من خلال دمج بيانات بطاقات الدفع الأجنبية وحجوزات السفر عبر الإنترنت باستخدام تقنيات Big Data Integration.

عند اعداد ميزان المدفوعات يتم الاعتماد على بيانات وزارة السياحة لتقدير الإيرادات السياحية خاصة انه من الطبيعي أن يتم جزء أساسى من إنفاق السائح خارج نطاق البنوك مثل الإنفاق على المطاعم ووسائل الترفيه ووسائل النقل الداخلي وشراء الهدايا الخ.



* مرفق مسح وزارة السياحة.

أولاً: الإيرادات السياحية

الإيرادات السياحية المحسوبة وفقاً لوزارة السياحة



Ministry of Tourism



Central Agency for Public
Mobilization and Statistics

The validity and confidentiality of the data included in this form are subject to the provisions of Law No. 35/1960 concerning statistics, modified by Law No. 28 / 1982

--	--	--	--

(For official use only)

Inbound Visitors Questionnaire Form For the Year 2017

The Central Agency for Public Mobilization and Statistics along with Ministry of Tourism wish that your trip to Egypt was pleasant. This Questionnaire is related to your trip. Your cooperation in completing this questionnaire is highly appreciated and will help us providing best in the future.

1. The data related to your current trip to Egypt , it will be used for statistical purposes only.
2. This questionnaire is for visitors whose stay in Egypt did not exceed 365 days.
3. If the tourist is accompanied by family or a group whose expenses were paid by him, this questionnaire should be completed only by the tourist.



تاريخ الاستيفاء: ٢٠١٧ / /

منذ المغادرة:

اسم وتوقيع رئيس المجموعة:

اسم وتوقيع الباحث:

اسم وتوقيع مشرف المراجعة المكتبة:

تقدير عدد الليالي السياحية

يتم حصر عدد الليالي السياحية التي تمثل ليالي المبيت الفعلية التي قضاها السائحون في البلاد من **واقع بطاقة الوصول والمغادرة التي يستوفيفها السائحون**، والتي يتم الحصول عليها من واقع التبويبات التي تدعها مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية بواسطة أقسامها ووحداتها بالمنافذ الحدودية للبلاد على بطاقة خاصة (كارت الوصول وكارت المغادرة).

إنشاء قاعدة بيانات محدثة لحظياً بين الجهات المعنية لضمان تدفق المعلومات بصورة لحظية (وزارة السياحة - جهاز الاحصاء - البنك المركزي).

تقدير متوسط إنفاق السائح في الليلة

يتم الاعتماد على نتائج المسح الإحصائي بالعينة للزائرين الأجانب عند مغادرتهم للبلاد لتقدير متوسط إنفاق السائح مع توظيف التحليل الإحصائي ونماذج التنبؤ الحديثة بالتعاون بين كل من وزارة السياحة والجهاز المركزي للتटيبة العامة والإحصاء، ويتضمن المسح العديد من النقاط منها ما يلي :-

- المصروفات التي انفقها السائح داخل البلد (إقامة، تنقلات، مزارات سياحية، تسوق،.....).
- طريقة الدفع المستخدمة أثناء الزيارة (دفع نقدي، تحويل بنكي، بطاقات الائتمان،.....).
- بيانات أساسية خاصة بالسائح (البلد، السن، الوظيفة، متوسط الدخل،.....).
- تاريخ الوصول وطريقة السفر (براً، بحراً أو جواً).
- سبب الزيارة (سياحة، تعليم، عمل، علاج، زيارة،.....).

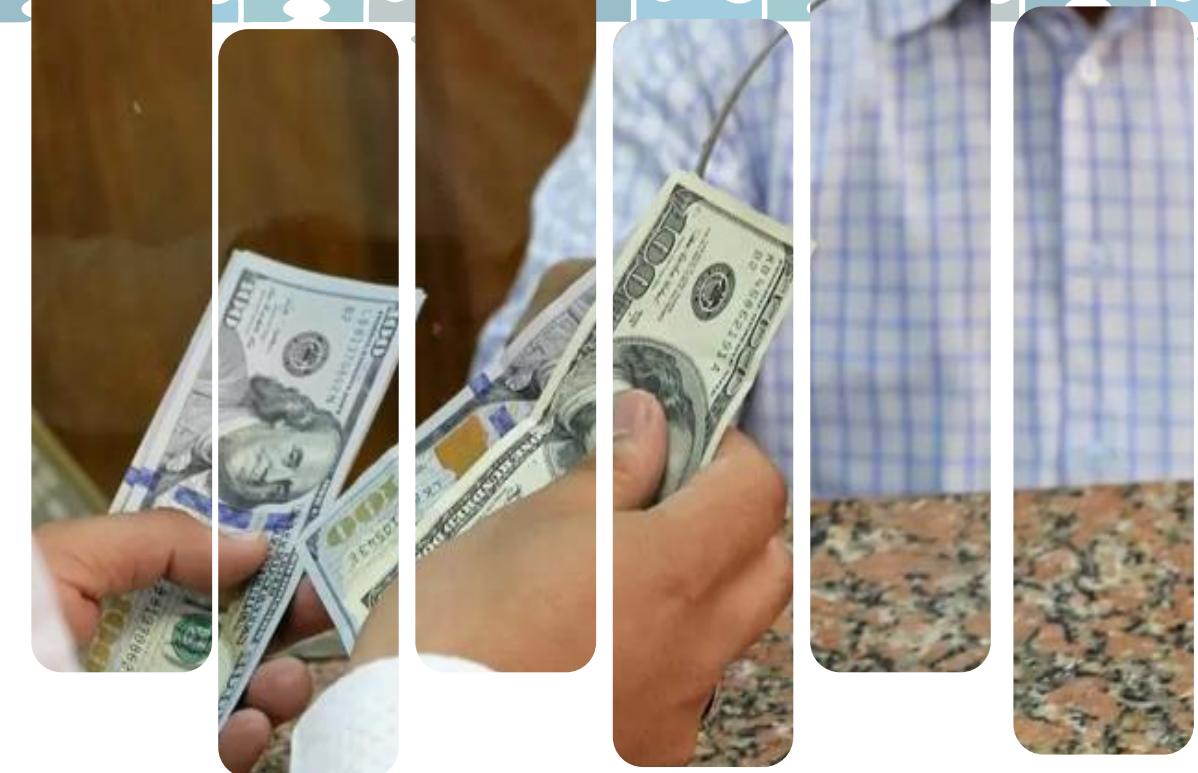
أولاً: تقديرات الإيرادات السياحية



النتائج؛ تحسين دقة وسرعة تقدير الإيرادات السياحية؛

- ❖ زيادة دقة التقديرات وتقليل الفجوات الزمنية (من تقارير سنوية إلى تقديرات شهرية آنية).
- ❖ تحسين التحليل على المستوى الجغرافي والموسمي وكذا الخاص/الأعمال للإنفاق السياحي، مما دعم اتخاذ القرار في السياسات السياحية والمالية نتيجة لغياب الانحرافات بين البيانات المبدئية والنهائية.
- ❖ تعزيز موثوقية بند السياحة في ميزان المدفوعات، كأحد مصادر النقد الأجنبي الأساسية، حيث تقارب التقديرات السياحية وفقاً للمصدرين ITRS ووزارة السياحة من ٥٠٪ إلى نحو ٩٠٪ (زيادة عدد نقاط البيع).

ثانياً: تقديرات تحويلات العاملين بالخارج



ثانياً: تحويلات المصريين العاملين بالخارج

الوضع السابق؛ التحديات في تقدير تحويلات العاملين بالخارج؛

- ✓ اعتماد التقديرات على بيانات البنك فقط، مما يغفل التحويلات غير الرسمية (الحوالة/ الأصدقاء والأقارب).
- ✓ عدم توافر تحليلات دورية لحركة التحويلات، ما كان يحد من القدرة على التنبؤ بالتدفقات.
- ✓ عدم توفر معلومات تفصيلية عن الغرض من التحويل (مصاريف الاسرة – مصاريف الدراسة – شراء عقار – استثمار في مشروعات صغيرة.....الخ)

ثانياً: تحويلات المصريين العاملين بالخارج

تعتمد **منهجية تجميع بيانات تحويلات المصريين العاملين بالخارج** في ميزان المدفوعات على مصدرين أساسين وهم :-

١ "نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ITRS" المعد بواسطة قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بالبنك المركزي المصري، الذي يختص بتجميع التحويلات بالعملات الأجنبية الواردة / الصادرة من / إلى الخارج، حيث يتم تحميل البيانات المطلوبة من البنك بصفة دورية خلال الشهر من خلال ملف نصي تقوم إدارة الحاسب الآلي بكل بنك بتجهيزه من خلال البيانات المسجلة على قواعد بيانات البنك ومن ثم تحميله على شبكة البنك المركزي.

تقوم البنك بموافاة البنك المركزي ببيانات تفصيلية عن تحويلات العاملين من الخارج، عن طريق ربط الجهاز المصرفي بمنصات التحويل الدولي مثل؛ الصيارة العربية تحويل الأموال ووكيل ويسترن يونيون، أو التحويلات الواردة من الخارج لحسابات العملاء والسوق الحرة بالبنك، فضلاً عن أي تحويلات أخرى بالبيانات التفصيلية الخاصة بالتحويلات الواردة أو الصادرة إلى الخارج بالنقد الأجنبي، سواء كانت مقابل خدمات أو سلع، والخاصة بالأفراد أو الشركات. وبالتالي توفرت قاعدة بيانات التحويلات حسب دولة الارسال، والاستفادة من خدمات Instapay – Mobile Money ، لتقدير التحويلات عبر القنوات الرقمية حسب الغرض.

٢ يتم تقدير التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية (الأصدقاء/الأقارب) وفقاً لنتائج المسح القومي للهجرة الدولية Egypt (HIMS) الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS ممثلاً لمصر كجزء من برنامج مسوح الهجرة الدولية لدول المتوسط (MED-HIMS) ، إضافة إلى؛ تحليل انماط الدخل والاستهلاك لاستنتاج التحويلات غير الرسمية.

* تم إنشاؤه اعتباراً من يوليو ١٩٩٩ لربط كافة البنوك العاملة في مصر بشبكة معلومات واحدة ، وقد تم التنفيذ الفعلي في أغسطس ٢٠٠٤ .

+ مبادرة من مفوضية الإتحاد الأوروبي ، مكتب الإحصاء الأوروبي ، منظمة العمل الدولي، مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنك الدولي وذلك بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية للدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط، ويوفر المسح الذي تم اجراؤه في ٢٠١٦ بيانات تفصيلية حول أسباب وتوقيتات ونتائج ومحددات واتجاهات الهجرة الدولية في مصر، حيث أن مصر من أهم الدول المصدرة للمهاجرين لدول الخليج العربي ومستقبلة للمهاجرين من عدد من دول المنطقة وشبة الصحراء الأفريقية.

التقدم التقني وتوحيد بيانات التجارة السلعية والخدمية : التحديات والفرص

التقدم التقني وتوحيد بيانات التجارة السلعية والخدمية

تبين التصنيف الاحصائي والتوقيت الزمني للإفصاح لواردات مصر السلعية، وعدم تطابق التقارير التي تصدر عن (الجمارك والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من جهة، والبنك المركزي المصري من جهة أخرى).

المشكلة

- اختلاف مصادر البيانات المعتمد عليها.
- اختلاف توقيت التسجيل.
- تباين القيمة نتيجة لإعادة التسعير.
- عمليات تسجيل لدى جهة واحدة دون المطابقة أو تحديث البيانات لدى الجهة الأخرى (بضائع ذات صفات متكافئة، بضائع تتم بسداد نقدی من الخارج،....).
- بعض عمليات التجارة السلعية هي في حقيقة الأمر تجارة خدمات مثل؛ خدمات التصنيع على مدخلات انتاج مملوكة للغير.

أسباب المشكلة

- كيف يمكن تحقيق التوحيد في البيانات وتحقيق التكامل؟
- ماهي الآلية المثلث لربط الجهات المنتجة لبيانات التجارة الخارجية؟
- ما هي الأدوات التقنية المطلوبة للتحقق اللحظي؟

السؤال

الحلول:

تم تشكيل لجان فنية لتحديد أسباب الفجوات ومعالجتها بمنهجية موحدة، ومن أهم نتائجها ما يلي:-

- إنشاء منصة وطنية موحدة تربط بين الأطراف ذات العلاقة، وهي: البنك المركزي، البنوك، مصلحة الجمارك، منصة "نافذة"، المناطق الحرة والاستثمارية، حيث قام البنك المركزي بتكليف شركة بنوك مصر لبناء هذه المنصة على أساس اعتماد "رقم التسجيل المسبق للشحنة (ACID)" كرقم مرجعي موحد في جميع مراحل العملية الاستيرادية (مع الرقم الضريبي)، بحيث يكون نقطة الارتكاز لجميع الأطراف. ويشمل هذا الرابط الخطوات التالية:
 - حصول العميل على الرقم المرجعي عبر منصة "نافذة" للشحنات الاستيرادية.
 - إجراء التحويل البنكي أو فتح الاعتماد بناءً على هذا الرقم المرجعي.
 - قيام موظف البنك بإجراء التحويل بدلاًلة الرقم المرجعي للشحنة.
 - إرسال البنك بيانات التحويل إلى منصة المستندات الإلكترونية مدعومة بالرقم المرجعي للشحنة.
 - أخيراً، تم إجراءات الإفراج عن الشحنة الواردة بشهادة جمركية مسجلة برقم تسجيل جمركي ومقرونة برقم الـ ACID .
 - في حال تم اصدار شهادة جمركية من قبل الجمارك بدون تحويل بنكي يتم ارسال تفاصيل تلك الشحنة وطريقة الدفع إن وجدت إلى شركة بنوك مصر.
- العمل على تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية لتقليل الفجوة في اختلاف توقيت تسجيل العملية الاستيرادية بين مصلحة الجمارك والبنك المركزي.

دورة العمل المقترحة لتوحيد بيانات الواردات

7

رقم وبيانات شهادة (٤٦) [القيمة المفروغ عنها ، نوع البضاعة ، الكمية،]



تابع الحلول:

- تطبيق أدوات AI Validation لمراجعة البيانات آلياً لضمان الدقة والاتساق.



فحص فوري للبيانات



تصحيح فوري للأخطاء

- وعلى غرار ما هو مطبق في الواردات، جاري العمل على اصدار رقم تعريفي فريد يتم اعتماده من الجمارك المصرية لأى شحنة تصدير، حيث يحظر تصدير أي شحنة إلا بعد استلام رقم UCR بهدف تنظيم عمليات التصدير وتعزيز الرقابة الجمركية، وتتبع كل شحنة تصديرية برقم فريد قبل خروجها من الموانئ المصرية، وكذا تقليل الأخطاء والتلاعب في بيانات التصدير.

الخلاصة والتوصيات

- أدى التقدم التقني والمسوحات الميدانية إلى سد فجوات كبيرة في بيانات Bop المصري بفضل التحول من التقديرات الجزئية إلى النظم الذكية المتكاملة.
- التحول الرقمي عزز ثقة المؤسسات الدولية في البيانات المصرية، من خلال الشفافية والتحديث المستمر.
- التوصية بالاستمرار في الاعتماد على نظام ITRS للقرار عن المعاملات الدولية للخدمات مع تقوية درجة دقتها وشموليتها بتوسيع نطاق التكامل ليشمل مزيداً من مصادر البيانات وتبادل الخبرات الدولية وتلقي دعم فني من المؤسسات الدولية وخاصة مع نمط الخدمات التي تحتاج إلى معلومات تفصيلية مثل خدمات التشييد والبناء وخدمات الحاسوب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الرقمية الخ.

شكراً